تعليقات ومناقشات

ذيول وملاحظات -٣-

للاستاذ عباس هنيني

مقدمة :

هذه خلاصة لما كنت علّقته على هوامش البحوث المنشورة في العدد المزدوج (٩—١٠) من مجلّة مجمع اللغة العربية الاردنيّ الغرّاء ، أمثل به ما سبق أنْ نشرته من هذه الملاحظات ، فقد اقتضتْ عليّ ان اضمّ الى الطباعة ما يتجمّعُ لديّ من هذه التعاليق والهوامش ، متى رأيتُ انها ذاتُ فائدة . وانا أستميحُ القارىءَ العُذْرَ إنْ وقفَ على مواطن فيها تعثّرٌ قد يكون جرها سهو أو خطأ ، فان الانسان بعيد من الكمال ، وهل من لا يسهو .

« وَأَيُّ ٱمْرِىءٍ يَنْجُو مِنَ ٱلعَيْبِ سالِمُهْ »

وانا مُتّبِعٌ في هذه الذّيول ما تسلطتُه لنفسي فيما سبق بدءا ، على انّني اعود فأنبّه إلى انّ ما جاء فيها يجب ان يُعْمَل على مقتضى الرتبة في الفائدة،لا على محمل انتقاص الجَهْد المبذول في البحوث التي استدراكها ، ومؤلّفوها اساتذة هم في العربية او مَرّ مني منهما ، وأمثلُ بين اساتذتنا ، واولى تقرُّبا ، وانا أكِنُّ لهم من الاحترام والتعظيم ما همْ له اهل . وكلٌّ به يجود .

التنافس واثره على النحو والنحاه :

للاستاذ الدكتور محمود حسني محمود

هذا بحثٌ ثانٍ للاستاذ الدكتور يتناول فيه حديثَ النّشأة الأوائل ، وهو بحث ممتعٌ شائق ، لم نُكدّرْ من صفوه الهنات النادرة التي لاحظناها فيه ، على انها لا علاقة لها بجوهر البحث ، وما ذكرناها هنا الا تنزيهاً للبحث من الشوائب ، وتنزيهاً له عن المطاعن .

يقول الاستاذ (ص٧) : « فلم يجد الكسائيّ القادم إلى البصرة من بغداد » . والصحيح انّ الكسائيّ قدم الى البصرة من الكوفة — بعدما انفد ما عند المؤدّب معاذ بن مُسْلِم الكوفيّ — هكذا جاء في الإنباه ج٢/٢٥٨ .

ويقول الاستاذ (ص٨) : « وصار ابنُ قادمٍ الكوفيّ مؤدّباً للمعتزّ قبل ان يصير خليفة : » وهل يعقل أن يكونَ للمعتزّ مؤدّبٌ وهو خليفة ؟؟

وينقل الاستاذ (ص١١) عن الإنباه : « فدخل البصرةَ ليعرِضَه على اصحابنا فما آلَتْ اليه ، ولم يجسر على سماعهم لمّا سمع كلامهم » والصواب « على اظهاره » كما في الإنباه ، ولعله سبق قلم ..

ويقول الاستاذ (ص١٢) ناقلاً عن المَصُون — : « وكان **ابو هلال العسكريّ** يقول في الأخفش : (وله نحو كثير .. الخ ..)»والصحيح انّ قائلَ هذا هو ابو احمد العسكريُّ مؤلّف كتاب المصون ، وهو شيخ ابي هلال وخالُه ، وهما يتّفقان في الاسم « الحسن بن عبدالله العسكريّ » ويختلفان في الكنية فقط ، وكثيراً ما خلط الباحثون بينهما ..

ويذكر الاستاذ (ص١٧) قِصّة يعقوب بن السِّكّيت مع محمد بن عبد الملك الزّيّات واحمد بن ابي دُواد ، فيقول فيها : « **واخفى في المسالة** » وهي بالحاء المهملة ، ويقول : « وقد تَراضَيْنا .. » والصواب : « وقد تراضينا بك .. » .

ثم يقول (ص١٦) : « فقد ورد المبرّدُ النحويُّ **الدينوريّ** .. » والصواب : « الدينور » بحذف ياء النسب ، فالمبرد ليس دينوريّا ..

ثم ينقل (في ص ٢٣) عن الإيضاح : « فحقيق عليه إن مرّ به أن يراجع .. » والصواب « ان مرّ به **ما يُنْكِرُهُ** ان يُراجع .. » ثم : « فإن فَعل ذلك وتبيّنه .. » والنص في الايضاح : « فان **هو** فعل ذلك .. » .. وما اظنّ هذه الاخطاء الاخيرة إلّا ناجمةً عن الطّباعة .

والاستاذ الباحث وافرُ احترامي وتوقيري ...

عقيـدة الخيـام :

للاستاذ عبد الحقّ فاضل :

لن أتطرق الى تأييد الأستاذ الباحث فيما يعتقد من إيمان الخيام او إلحاده ، فهذا أمرٌ قابل للجدل ، اقلّ ما فيه أنّ الاستاذ كتب بيقين في المسألة ذاتها ، سعى في الأوّل إلى إثبات إلحاد الخيّام ، وفي الثاني إلى إثبات صحّة عقيدته ، وإنّما أردتُ أن أشير إلى خطإ في نسبة البيت (ص ٣٩) .

وَفي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلى أنَّهُ واحِدُ

فهو في الحقيقة لأبي ٱلعَتاهِيَة (ديوانه تحقيق د. شكري فيصل ص ١٠٤) وليس لأبي نُواس كما ذكر الباحث . ولعل الاستاذ كان يجب أن يَستشهِد بأبياتٍ لابي نُواس (ديوانه برواية السواري ص ٦٨٧):

سُبْحانَ مَنْ خَلَقَ ٱلخَلْقَ مِنْ ضَعيفٍ مَهين
يَسُوقُهُ مِنْ قَرارٍ إلى قَرارٍ مَكين
في ٱلحُجْبِ شَيْئاً مَشيئاً يَصَّارُ دونَ ٱلعُيُون
حَتّى بَدَتْ حَرَكاتٌ مُتْقَنَةٌ مِنْ فُنُون

او ما يُشبه ذلك من زُهْدِيّات ابي نُواس ، فانها اقرب إلى ما تَسوّغه الباحث من تأمّلاتٍ للخيام في مرثيته مقارنته إيّاها بالبيت المنسوب لأبي نُواس سهوا .

وتحيتي للاستاذ الفاضل .

كتاب « نهاية السول والامنية »

للاستاذ الدكتور أحمد سعيدان

كنت عزمتُ على ان أُفرِدَ لهذا البحث دراسةً منفصلة عن « الشذرات والملاحظات » . لكنّني عُدْتُ فعدلتُ عن ذلك لإغناني في الحصول على

مصير النسخ الخطية المرهونة الكتاب في الوقت الناسب ، ورأيتُ لذلك ان اكتفي بنشر ما علّقتُه على هوامش البحث . واقول الحقّ إنّ هذه التعليقات اخذتْ من وقتي وجَهدي فوق ما توقّعْتُ ورَسمت ، لكنّ البحْثَ هذا حقيقٌ بالدّراسة الجادّة ، ففيه ثروة لُغويّةٌ ثرّة ، يجدر أن تُقدَّمَ القارىء نموذجٌ من الشوائب التي عَلِقت به ، وهي كثيرة جدا ، ربما كان مرجع بعضها إلى الطباعة ، أكثرها على أي حال تُشَوّه من حقيقة النصّ وصحّته شيئا ، وتَبْعُدُ به عن القصد الذي توخّاه الاستاذ الباحث من نشـــره ..

جاء في فهرس المخطوطات الإسلاميّة بمكتبة جامعة كمبردج ، الذي صنعه الاستاذ ادوارد ج. براون وترجمه الدكتور يحيى الجبوري (مجلة الورد ، المجلد العاشر ، العدد ٣ــ٤ ، ص ٤٢٩) تحت الرقم (٩١٠) :

« كتاب في فضل الجهاد وتعليم الفروسيّة » تأليف الشيخ عيسى ابن اسماعيل (ابن خسروشاه) أق ــ سرائي . (انظر حاجي خليفة ج٤ ص ١٢٦) ، وهذا لصفحة العنوان ؛ او تأليف ابنه محمد بن عيسى الخ ، وهذا للخاتمة . يبدأ بقوله : « الحمدُ لله ناصرِ من اطاعَهُ واتّقاه ، وكاسرِ مَنْ حادّه وعصاه ، ورادعِ مَن أعرض عنه وعاداه » . العنوان الرئيسيّ للكتاب ظهر من الخاتمة على انه :

« نهاية السّول والامنيّة في تعليم الفروسيّة »

راجع حاجي خليفة رقم ١٤٫٨٨٠ ، القسم الاول (الورقات ١ ــ ١٨ ا) مُقسّم إلى اثني عشر باباً ، كالآتي :

« الباب الأوّل : في الترغيب في الجهاد وما وَرَدَ فيه من النصوص والآثار وفيه فصلان ..

الباب الثاني : في حكمة الجهاد . الباب الثالث : في فضل الرباط . الباب الرابع : في طلب الشهادة . الباب الخامس : في حقّ الموت على

الشهيد . الباب السادس : في فضل الشهداء . الباب السابع : في عدد الشهداء . الباب الثامن : في (انّ) من طلب الشهادة نالها . الباب التاسع : في الإنفاق في سبيل الله تعالى . الباب العاشر : في الحرس في سبيل الله تعالى . الباب الحادي عشر : في تجهيز الغازي . الباب الثاني عشر . في نوادر جرت بين الشهداء والغلط . »

هذا القسم الاستهلاليّ في الجهاد ، يستتبعه علم الرماية بالسهام ، واستعمال الرماح والأسلحة الاخرى ، وفنّ القتال بعامة . ١٨٢ ورقة قياس ٢٦×١٧ر٢ سم ، في الصفحة ٢٥ سطرا ، بخطه نسخ قديم جيّد واضح ، مزين ، مع اشكال هندسيّة ، ومؤرّخ في سنة ... هـ . الناسخ ابو بكر بن رمضان بن عمر السابقيّ .

نفترض من وصف هذه النسخة ـ إذ لم نتواتر انا صورة عنها ـ انّها نسخة أخرى من الكتاب موضع البحث ، اتمّ من التي وقف عليها الاستاذ الباحث ، فهي تحتوي على الصفحة الأولى مثلا ، وهي تنص في موضعين على اسم المؤلّف . ومع الاختلاف اليسير في ذكر الاسم في الموضعين ، نستطيع أن نستخلص أنّ المؤلّف هو ... بن عيسى بن اسماعيل بن خَسْرَوْشاه الاشمرائيّ الحنفيّ كما جاء في عنوان الكتاب ، يؤيّد ذلك ما وضع في صفحة العنوان ، فالخلط بين الوالد والابن كثير الحدوث ، ولكنّ الخلطَ بين شخصين مختلفين في الاسم والكنية والشهرة امرٌ اكثر ندرة .. فلو انصفنا الى ما جاء في نهاية هذه النسخة لما تردد صاحب كشف الظنون وبروكلمان ، وكلاهما اتفقا على انّ مؤلّف « نهاية السول » هو محمد بن عيسى بن اسماعيل الاشمرائيّ المنوفي ، فقد نجزم بانه هو مؤلّف هذا الكتاب ...

الا أنّنا تُواجهنا مشكلةً ما نقله الاستاذ الباحث عن بروكلمان من انّ محمد بن عيسى هذا يُعرَف بنجم الدّين ايّوب ، وما جاء في نسخة « نهاية السول » من انّ هناك شخصاً اسمه الشيخ نجم الدين أيّوب

اللقب بالأحدب ، ألف كتاباً — أو كتباً — في موضوع الفروسيّة ، فيختلط علينا الأمر فنكاد نقول بما وصل إليه الاستاذ الدكتور سعيدان من انّ نجم الدين الاحدب لا يمكن أن يكونَ مؤلّفَ كتاب « نهاية السول والامنيّة » بوالدالي لا يمكن أن يكونَ محمد بن عيسى الاقسرائيّ مؤلفاً للكتاب ، على اعتبار أنّهما شخصٌ واحد ...

إلاّ أنّنا بعد إعادة النظر توصّلنا إلى انّ محمد بن عيسى بن إسماعيل الاقسرائيّ لا يمكن ان يكون هو نجم الدين ايّوب الاحدب ، وذلك للأسباب التالية :

١ — أنّه لا يُلقّبُ شخصٌ ما بإسمٍ غيرِ اسمه ، ولو كان نجم الدين الاحدب اسمُه احمد بن عيسى ، لتوجّب أن يُعْرَفَ بنجم الدين محمد الاحدب وليس بنجم الدين ايّوب ...

٢ — ذكر الباحث الاستاذ (ص ١٠٢) انّ نجم الدين أيّوب الاحدب يجب انْ يكونَ عاش قبل بكتوت الرماح بما لا يقلّ عن ٥٠ عاما ، أي أنّ وفاته قد تكون في حدود سنة ٦٦٠هـ او قبل ذلك . ونحن نُقِرُّه على هذا ونعتمد عليه في اثبات انّ نجم الدين المذكور لا يجوز ان يكون محمد بن عيسى الاقسرائيّ ، فان وفاة هذا الاخير كانت في حدود سنة ٧٠٠هـ . كما ذكر صاحب كشف الظنون ، وكما سنثبت اعتماداً على معرفتنا بوالده الشيخ أمين الدّين عيسى بن اسماعيل الاقسرائيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٢٧هـ .

٣ — جاء في كشف الظنون عند ذكر شروح كتاب « لُبّ الالباب — اقرأ : الألباب — في علم الإعراب » لتاج الدين محمد بن محمد بن احمد الفاضل الاسفرايينيّ ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ (عمود ١٥٤٦ من الطبعة التركيّة) : « وشَرَحَه الشيخ أمين الدين ابو الروح عيسى بن اسماعيل الاقسرائيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٢٧ » .

٤ ــ كذلك جاء في «الكشف» عند ذكر شروح كتاب « مَنار الأنوار » لأبي البركات عبدالله بن احمد الحافظ النسفي المتوفى سنة ٧١٠ (ج ١ عمود ١٨٢٦) : « له شرح بالاسم (أنوار الأفكار في تكملة إضاءة الأنوار) للشيخ الإمام عيسى بن إسماعيل بن مُحَمَّدُوشاه الأشنراني ... وتوفي في حدود ٧٢٧ » .

٥ ــ جاء في هديّة العارفين : ج ١ عمود ٨٠٦ :

« عيسى بن إسماعيل بن مُحَمَّدُوشاه الأشنراني ابن المير الكبير المتوفى سنة ٦٢٧ (كذا) له : انوار الأفكار في تكملة إضاءة الأنوار ، شرح اللُّباب في علم الإعراب » . وواضح أنّ تاريخ وفاته وهم من صاحب الهديّة ، وان الصواب ما جاء في الكشف (٧٢٧) . فما كان له ان يشرح كتاب الحافظ النسفيّ المتوفى سنة ٧١٠هـ او كان توفي عنه بـ ٨٣ عاما .

فاذا ثبت مما تقدّم أنّ وفاة عيسى بن إسماعيل الأشنراني كانت سنة ٧٢٧هـ ، امكننا أن نقبلَ ما ذكره صاحب « الكشف » من انّ وفاة أبيه كانت في حدود ٧٥٠هـ ، وهذا يؤكّد أنّه شمس الدين المير أبو الحدب المتوفّى قبل ذلك بكثير ..

نعود الآن إلى ما نُشير في مجلّة المجمع من كتاب « نزهة الدول والامنيّة » فنعرض إلى الاخطاء الكثيرة التي شابت فيه قراءة النصّ وأشرّتْ به ومنعت الاستفادةَ منه ، محاولين إصلاح ما ارتكبنا الرجوع الى ما نعتقد أنّه صوابُه ، آملين أنْ يكون عملُنا هذا وسيلةً لتسهيل الانتفاع بالجَهْد المشكور الذي بذله الاستاذ المحقّق .

ص ١١٢ سطر ٣ : (على **استيفاء** في **اختصار**) الصواب : على استيفاء في اختصار .

سطر ١٨ : (موقرة الذقن) لعلها : موفّرة في الذقن .

سطر ١٩ : (كوشح) هي كَوْسَج بالسين المهملة كما في المخصّص ٧٢/١ .

ص ١١٣ سطر ١ : (جَعْد الشَّعْر حينَ يكونُ **متفرّقا** جدا) لعلها مُتَفَرِّقاً او مُتَفَرِّجاً ، لانه لا علاقة للجُعودة بالتفرُّق .

سطر ٧ : تكرر قوله : (فان كان عليه سمرة مشرب بحمرة) والصواب حذفُ هذه الجملة المختلَّة .

سطر ٨ : (**ادَم**) والصواب : آدَم كما في اللسان (ادم)

سطر ١٣ : (فإنْ كانَ أكثَرَ من **نزع**) والصواب : أنْزَع .

ص ١١٤ سطر ٧ : (فإن غَلُظَ من **قُدّام** ودَقّ من اخُر) لعلها : من قُدُم .

سطر ١١ : (فإنْ غَلُظ الأنفُ قِيل غَليظه ، وبعكسه **دقيقه**) هي رَقيقه كما في الكنز اللُّغَويّ ص (١٩٠) .

سطر ١٣ : (فإن **انخفض** آخرُه قِيل اخْنَس) . اقول : الخَنَسُ في الأنف هو تأخّره إلى الراس وآرتفاعُه عن الشَّفة كما في اللسان (خنس) . فاما (أنْخَفَضَ) محرف عن (أنْقَبَض) أو ما يشبه ذلك .

سطر ١٥ ـ ١٦ : (فإنْ كانَ صَغيراً مَليحاً قِيل **اداف**) ـ بالدّال المهملة ـ وهو ادْلَف بالمعجمة كما في المخصّص ١٣٢/١ ، والكنز اللّغويّ ١١٩ : وثَنِيَّة دَلْفاء .

سطر ١٧ : (فإنْ زادَ عَلى ذلِكَ حتّى صار كأنْفِ البَقَرةِ قِيل : لاشم) والصواب : أَشْتَم ـ بالمثلثة من شَمّ ـ كما في المخصّص ١٣٣/١

سطر ١٨ : (فَإِن ٱشْتَدَّ إِقْبَالُ طَرَفِهِ عَلَى نِصْفِهِ ... فَهُوَ أَحْنَفُ) . أقول :

الصواب : على قُبَّةِ الشَّفَة .

سطر ١٩ : (فَإِنْ مَالَ مِنْهُ إِلَى أَحَدِ ٱلْجَانِبَيْنِ فَهُوَ أَقْمَعُ) . والصواب أَقْمَمُ ، وٱلْقَمَمُ ، كما في اللسان (قمم) رِدَّةُ مِيلٍ فِي الأَنْفِ ...

سطر ٢٠ : (فَإِن ٱرْتَفَعَتْ أَرْنَبَتُهُ نَحْوَ ٱلْقَنَبَةِ فَهُوَ أَقْنَى) والصواب : أَقْمَى ، كما في المخصص ١٣٢/١ ، إذ أنّ ما أثبت في النص ليس سِمَةَ الأنفِ الأقنى .

سطر ٢٣ : (فَإِن ٱنْقَلَبَتْ [الشفة] السُّفْلَى قِيلَ عَلَاهُ وَبَطَلَ دالسة) . أقول : هي ذالِقَة كما في المخصص ١٤١/١ ، والعَيلب (ذلق). ص ١١٥ سطر ١ : (فَإِنْ كَانَ فِي السُّفْلَى قِيلَ انطح) والصواب أَنْطَح بالحاء المهملة كما في المخصص ١٤٢/١ . ومنه « عَنْتَرَةُ ٱلْفَلْحَاءِ » .

سطر ٢ : (فَإِنْ كَانَ وَسَطَ العُلْيَا نَقْرَة فَهِيَ طَرْمَاء ، فَإِن كَانَتِ النَّقْرَة فِي السُّفْلَى قِيلَ تَرْمَاء) . أقول : النَّقْرَة هي الفَرْجَة ما بين الشفرين ، والصواب هنا « بَقْرَة » كما في المخصص ١٣٩/١ .

سطر ١١ : (والنياب السُّفلى والعُلْيَا ..) . لم اقع على نياب جمعًا لناب ، فإنّ ما وجدتُه من الجموع : أَنْيُب وأنياب وأناييب ونُيوب .

سطر ١٥ : (فَإِن ٱنْسَحَجَ طَرَفُهَا فَهُوَ كَشٌّ) والصواب : أَكَشّ كما في الكنز اللغويّ ١٩٣ والمخصص ١٥٠/١ واللسان (كشش) .

سطر ١٥ــ١٦ : (فَإِن ٱنْسَحَجَ حَتَّى يَسْتَوِيَ مَعَ الشَّفَة قِيلَ : أَلْوَدُ) والصواب : مع ٱلْمَنْبِت ، وأَدْرَد .

سطر ١٨ : (ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى أُذُنَيْهِ : فَإِنْ كَانَ صَغِيرَهُمَا قِيلَ : **اصمغ**)
والصواب : أَصْمَغ بالهمزة كما في الكنز اللُّغَوِيّ ١٧٠ وخَلْق الإنسان للبَنَّاء ١٢ ، والمخصّص ٨٤/١ .

من ١٦ ، سطر ٦ : (فَإِنْ كَانَ **حلوا** فِي اللَّوْنِ فَهُوَ كُمَيْتٌ) . لم اجد لقوله « حَلْواً » وجها ، وربما كانت أَحْوَى ، او كلمة اخرى شبيهة بها .

سطر ٨ : (فَإِنْ كَانَ **اصفى** مِنْ ذَلِكَ قِيلَ : كُمَيْتٌ يُشْبِهُ أَصْفَرَ) .
والوجه الاستناء هنا ، والوجه : « فَإِنْ كَانَ اصْفَرَ مِنْ ذَلِك » . واستعمال (أصفر) في صيغة التفضيل ، على ضعفه ، قد تكرّر في الصفحة نفسها (السطر السابع) . ثم إنني اظن بَقِيّة الجُمْلة : « كُمَيْتٌ يُشْبِهُ أَشْقَر » بدليل قوله بعد ذلك : « وإن رَمِيتَ : أَشْقَر يُشْبِهُ كُمَيْتاً » .

سطر ١٦ : (فَإِنْ كَانَ أَشْقَرَ تَعْلُوه زُرْقَةٌ أَوْ ظُلْمَةٌ فَهُوَ **اصدى**) .
والقول : الصواب أَصْدَا بالمد كما في المخصّص ١٥٣/٦ ونهاية الأرب ٨/١٠ . وفي اللسان (صدا) « الصَّدَاة شُقْرة تَضْرِب إلى السَّواد الغُرَاب ... وفَرَسٌ أَصْدَا .. ويُقال : كُمَيْتٌ أَصْدا إذا عَلَتْه كُدْرَة » .

سطر ١٦ـ١٧ : (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ شعره بيضا منافذة الدُّهْمَة والكُمْتَة فهو صافي) أقول : لا بُدَّ انّ هناك سقطا بعد كلمة « شعره » ويتّضح ذلك من السّياق المختلّ . كما ان « صافي » محرّفة عن « صِنَّابِيّ » كما في نهاية الأرب ١٠/١٠ وأدب الكاتب ١١٢ واللسان (صنب) وفيه : « الصِّنَّابِيّ هو الكُمَيْتُ أو الأَشْقَرُ إذا خالَطَ شُقْرَتَه شَعَرَةٌ بَيْضاء » . ولعلّ هذا يقودنا إلى انّ (بيضا) في النص هي : (بيضاء) . والصِّنَّابِيّ ايضا صواب الضِّبابِيّ الذي جاء في السطر ٢١ .

سطر ٢٠ـ٢١ : (فَإِنْ كَانَ نَاصِعَ البَيَاضِ فَهُوَ قِرْطَاسِيٌّ **ولباج**)
والصواب : لِيَاح بالياء المثناة من تحت والحاء المهملة ، وبكسر اللام وفتحها كما في المائع ١٠ واللسان (لوح) .

سطر ٢٣ : (وَكُلُّ واحِدٍ مِنَ اللَّوْنَيْنِ نُكْتَةٌ مُنْدَرَّةٌ عَنِ الآخَرِ فَهُوَ **مدبر**) . اقول : هذه لا شَكَّ مصحّفة عن « مُدَثَّر » . جاء في نهاية الأرب ١٠/١٠ وفي أدب الكاتب ١١٣ أنّ المُدَثَّر هو الذي تكون فيه نُكَت تزيّن البَرَش ، وكذلك في اللسان (دثر) عن ابي عُبَيْدَة . وقال ايضا : « وَفَرَسٌ مُدَثَّر فِيهِ تَدْثِيرٌ سَوادٍ يُخالِطُهُ شُهْبَة ، وَيُرْذَوْنٌ مُدَثَّرُ اللَّوْنِ اشْهَبُ على مَتْنَيْهِ وَعَجُزِهِ سَوادٌ مُسْتَدِيرٌ يُخالِطُهُ شُهْبَة » .

ص ١١٧ سطر ١ : (وَإِنْ كَانَ فِي أُذُنَيْهِ شَعَراتٌ بِيضٌ فَهُوَ **أدرا**) . الصواب **أذرا** بالذال المعجمة كما في ادب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٥/٦ واللسان (ذرا) .

سطر ٤ : (فَهُوَ **أفرح**) . اقول : بل أشرح بالقاف كما جاء في المخصّص ١٥٤/٦ وادب الكاتب ١١١ ونهاية الارب ١٢/١٠ والملتقط ٥٦ .

سطر ٦ : (فَإِنْ دَقَّتْ وَجَلَّلَتِ الخَيْشُومَ فهو شِمْراخ) . والصواب : فَهُيَ شِمْراخ ، والفرس مُشَمَّرَخ عن المخصّص ١٥٤/٦ ونهاية الأرب ١٢/١٠ .

سطر ٨ : (فَإِنْ أَبْيَضَّتْ شَفَتُهُ العُلْيا فَهُوَ **ارثم**) . هو أرثم بالثاء المثلثة كما في الملتقط ١٨ وأدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٣/١٠ .

سطر ٩ : (فَإِنْ عَمَّها فَهُيَ **بشماء** وَمائِشَة) والصواب : بَشْناء كما في المخصّص ١٥٥/٦ .

سطر ١٠ : (فَإِن أَبْيَضَّ ظَهْرُهُ فَهو **ارجل**) . اقول : هو أرْجَل بالحاء المهملة كما في المخصّص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠ . والأرْجَل هو ابيض الرِّجْل الواحدة .

سطر ١١ : (فَإِن أَبْيَضَّ عَجُزُهُ دُونَ مُقَدَّمِهِ فهو **اذرف**) والظاهر ان الكلمة محرفة عن « أَرْدَف » غير أنني لم اجد هذه الصفة فيما طالعته من كتب اللغة ، والذي وجدته في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠ واللسان (ازر) أنّ الفرس اذا أبيضّ عجزه فهو « آزر » .

سطر ١١ ايضا : (فإن أَبْيَضَّ جَنْبُهُ أو كِلاهُما فَهو **احصف**) كذا بالهملة ، والصواب أَخْصَف بالخاء المعجمة كما جاء في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٥/٦ ونهاية الارب ١٤/١٠ .

سطر ١٢ : (فَإِنْ بَلَغَهُما فَهو **اجوز وبجوز**) . اقول : هي صفة أَجْوَف بالفاء كما في المخصص ١٥٥/٦ واللسان (جوف) . وعليه ، فالصواب « أَجْوَف ومَجْوف » .

سطر ١٣ : (فَإِنْ جَاوَزَ جَوْزَهُ .. إلى الظَّهْرِ فَهُوَ **ارح**) . والأَرَحّ من صفات الحافر ، وهو الحافر الواسع ، وما جاء في النصّ صفة أَخْرَج كما في المخصص ١٥٥/٦ واللسان (خرج) .

سطر ١٤ــ١٥ : (فَإِنْ كانَ في ظَهْرِهِ أَثَرُ مَسْجِ السَّرْجِ وَنَبَتَ شَعَرٌ أَبْيَضُ فَهو **موقع**) ، والصواب ، عن اللسان (وقع) : مُوَقَّع . والتَّوْقِيع مسح في مؤخر الدابّة ، وقيل في اطراف عِظام الدابّة ، من الركوب . وربّما أَنبتَ هذه الشَّعر ونبت ابيض ..

سطر ١٥ــ١٦ : (فَإِنْ بَلَغَ البَياضُ رُكْبَتَه ... فَهو مُحَجَّلٌ **محبب**) والصواب مُحَبَّب بالجيم كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٦/٦ ونهاية الأرب ١٦/١٠ .

سطر ٢٠ــ٢١ : (فَإِنْ كانَ مُحَجَّلَ يَدٍ وَرِجْلٍ مِنْ أَحَدِ شِقَّيْهِ فَهو مقيّل الزَّمِن مُطْلَقُ الزِّمِير) . الصواب « مُمْسَك » كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٦/٦ ونهاية الأرب ١٥/١٠ .

سطر ٢١ــ٢٢ : (وَٱلإِمْسَاكَ وَٱلإِمْلاَقَ مَا لَيْسَ بِهِ بَيَاسٌ) . والنَّقْسُ ظاهر في النصّ ولعل إكماله (الإِمْسَاكَ مَا بِهِ بَيَاسٌ وَٱلإِمْلاَقَ مَا لَيْسَ بِهِ بَيَاسٌ) .

سطر ٢٤ : (.. وَبَلَغَ وِرْقَيْهِ نحو العشر) والصواب العُشْر ، كما في أدب الكاتب ١١١ والمقتضب ١٥٦/٦ .

ص ١٨٨ سطر ٣ : (فَإِنَّ ٱبْيَضَّ ذَنَبُهُ [نحو السبع]) والصواب أن الصواب « اَصْبَغ » بالغين المعجمة ، وانظر أدب الكاتب ١١٢ والمقتضب ١٥٧/٦ .

سطر ٥ : (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ سِمَةٌ زِيَال : عقال) ، والصواب « عُقْلَة » بالسين المهملة ..

وللأستاذ الباحث خالص شكري لما بذله من جهد في بحثه الذي ... الأنظار إلى نوع من التأليف لم تُمْتَدّ ، وما كنّا لندرك ... والاجتماعيّة والعلميّة والتاريخيّة ، لولا جهد أستاذنا الكبير .

مع كتاب « الفرج بعد الشدّة » للتنوخي :

للأستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي .

عَرْضُ الدكتور الباحث لنشرة الأستاذ عبود الشالجي العلمي لكتاب « الفَرَج بَعْدَ الشِّدَّة » ممتع ومفيد كما عَوّدنا في كل ما يكتب ، وهو كثير . وما عَلَّقْتُهُ على هذا البحث قليل اكثره من أخطاء الطباعة ، كالذي جاء في ص ١٩٦ : « فثبت أن الميم والباء الأوليين ... » والصواب : « الأُوَلَيَيْن » كما يقتضي الاستشهاد .. ولن أعرض لهذه الأخطاء ، فإنّ التنبُّه إليها سهل ، وسأكتفي بما بقي من الأخطاء على قِلَّتِهِ ..

يقول الأستاذ الباحث (ص ١٩٨) في معرض تعليقه على آستشهاد المحقّق ببيت الشاعر :

عَشِيَّةَ يا أهْلَ العِراقِ كأنَّهُمْ : سَحابُ خَريفٍ صفَّقَتْهُ الجَنائِبُ

« ولا أدري كيف جاز للمحقّق أن يعدّ قول (الشاعر) على طريقة البغداديّين ، وهو مجهول ؟ أليس من الجائز أن يكون أندلسيّاً او مصريّا او شاميّا » ؟

والقول : الشاعر ليس مجهولا ، بل هو عَبْدُالله بن عَمْرو بن العاص ، او محمّد بن عَمْرو بن العاص ، كما في شرح نهج البلاغة ٢٢٥/٥ ، ٤٧/٨ والعقد ٢٤٢/٤ ، ٢٨٤/٥ ، أي أنّه حجازيّ شاميّ : أضف الى ذلك أنّ هناك روايةً أخرى للبيت لا مجال فيها للاستشهاد ، وهي : (غَداةَ غَدا أهْلُ العِراقِ ..) .

ويذكر الأستاذ الباحث (ص ٢٠٠) معلقا على آسم «دُؤاد» انه : « ليس في العربية مادة (دأد) ، وعلى هذا ليس فيها (دؤاد) بالهمز ، من الأعلام ، والصواب : (دُواد) بالواو . وعرض هذا الوهم لكثير من المحقّقين والناشرين » . ثم يستشهد على رايه هذا بما جاء في « اشتقاق » آبن دُرَيْد وفي « اللسان » .

عندما قرأت ما أورده الاستاذ ، مرّ بخاطري انه قد سبق له ان تناول هذه المسألة بالتعليق ، ثم وجدت انّه قد تطرّق إليها في كتابه « معجم المعاجم في اللغة والأدب » ص ٢١٤ ، في معرض نقده لكتاب « الفرق » لثابت بن ابي ثابت ، فخطّأ هناك وُرودَ آسم الشاعر الجاهلي « أبي دواد » بالتسهيل ، وصحّحه بالهمز ، مُحيلا على « سمط اللآلي » ٨٧٨ : فهل تُراه عدل عن رايه السابق ؟ ومع اني أُرجّح ترك الهمز ، إلّا انني أرى جواز الهمز لما يلي :

١ ــ جاء في « التكملة » (داد) من الليث . ثم « اذا ارادوا اشتقاق الفعل من (دد) لم يَنْقَدْ لكثرة الدالات فيقولون بين حرفي السدر بهمزة ، فيقولون : دادد يدادد داددة . وانما آثاروا الهمزة ؛ لانها اقوى الحروف » .

٢ ــ جاء في « اساس البلاغة » (داد) ان « الدادي » هو ضالي المحاق ، ومنه قولهم : « يا آبنَ آدم انت في الدَّوادي ، وما يَرِثُ من تَمْرك إلاّ الدآدي » .

٣ ــ تبديل الواو همزة عند قبيلة هُذيل شائع ، فيقولون : أَرّوه وآلَد وأَقّت وإشاح وإعاء بدلا من وجوه وولد ووقت ووشاح ووعاء .

٤ ــ اطلقت العرب اسماء لا اصل لها في اللغة على الاشخاص ، مثل « دَعْد » وهو آسم لامراة لا يوجد تحت البحار (داعد) في اللغة غيره ، إلاّ ما روي من انّ امّ حُبَيْن تسمى دعدا كذلك ...

ويعترض الأستاذ الفاضل على قول محقّق الكتاب « وفي بغداد تعني الكلمة المركب البحريّ اي السفينة » فيؤكد ان « المركب » يستعمل في العراق للسفينة البحريّة والنهريّة ايضا . وهذا آعتراض من ما كان على أستاذنا الدكتور ان يتجشّم مشقّة الإشارة إليه ، خصوصا إذا حملنا ما ذكره المحقّق على أنّه يعني به (المركب الملاّح) إذ أنّه جاء به مقابلا للمركب البريّ ، ثم قال مفسّرا : « اي السفينة » ــ وهي بحريّة او نهريّة سيّان .

ويقول الاستاذ (ص ٢١٢) : « اليس هذا كله من التجاوز على عمل المحقّق ؟ » ولعله يريد ان يقول : « .. من التجاوز في عمل المحقّق » ..

ويكثر الأستاذ الدكتور من الإشارة الى نصوص للمحقّق من استعمالات معيّنة في العاميّة البغداديّة ، مبيّنا عدم آنحسار الاستعمال

على بغداد وحدها بل على العراق والبلاد العربية الأخرى . واضيف لذا الى كل هذا شيئا مما جاء ذكره في البحث فأقول :

ص ١٦٩ : (اليقطين) معروف أيضا في الأردنّ وفلسطين .

ص ١٦٩ ايضا : (كهياة الفرخ المعوط) : لا نزال نستعمل هذا الاصطلاح في الأردنّ وفلسطين .

ص ٢٠١ : (الركب) تستعمل للسفينة النهرية في العراق ومصر وغيرهما من الدول العربيّة .

ص ٢٠٢ : استعمال (يُمَشّي امْرَه) معروف في الأردنّ وفلسطين وغيرهما من الدول العربيّة .

بقي أن اذكر انّ الاستاذ الباحث توقّف عن التعليق على الكتاب عند نهاية الجزء الثاني ، فلم يورد على الجزء الثالث سوى ملاحظتين سريعتين قد يكون وقع عليهما وهو يمر بصفحات هذا الجزء مرّ الكرام ، ثم أغفل الجزئين الباقيين من الكتاب — فالكتاب في طبعته هذه ظهر في خمسة أجزاء — وأراه اكتفى بما أورد اذ وجد ان بقيّة ملاحظاته شبيهة بما سبق ، ثم ملّ إطالة البحث ، وليته فعل وتقصّى ما جاء في الأجزاء الثلاثة هذه ، فكل ما يكتب له قيمته وفائدته .

ولعدنان الاستاذ الدكتور عميق الإجلال والاحترام وصادق المحبة.

مناقشة وراي في علامة التانيث :

للاستاذ محمد شريت صالح الحياوي ، ثم استدراكه على هذا البحث .

يقول الاستاذ الباحث في مُسْتَهَلّ استدراكه على بحثه (العدد المزدوج ١١-١٢ من مجلة مجمع اللّغة العربيّة الاردني — ص ١٦٣) :

« الاجتهاد عمل ذهنيّ مستحدَث وجديد غالباً وآنٍ مباشره ، ولذلك قد يكون عرضةً للتقليب والمراجعة من قِبَل مساويه او من قِبَل فئات آخر » .. ولَعَمْري لقد صدق ، فإنّ أيّ عمل آنِيّ مباشر يكون عرضة للتقليب والمراجعة والتغيير ، ولربما للنقض والرفض بكليته . وإذا فليس من المستحبّ نشر اجتهاد لم يوفه مساويه حقّه من الدراسة والتمحيص ، خصوصاً عندما يُناقِض فيه آراءَ ائمة اللّغة الذين كرّسوا حياتهم لها ، والذين كان في اختلاف مدارسهم سعادة إلى تتبّع كلّ منهم عثرات الآخرين ، فأدّى ذلك بهم الى الوصول بقواعد اللّغة — نموها وسرعتها — إلى درجة قريبة من الكمال ، على ما تتصف به من المتانة والرّزانة ، وكان ذلك نتيجةَ دراسات استغرقت الكثير من السنين ، والكثيرَ من الجهود ، لعلماء متفرّغين كان لهم البالُ في اثناء اسفارهم لم تتطرّق السجمة إلى السنتهم ، فنقلوا عنهم وقابلوا واستقرأوا وأرجعوا الفرع إلى ما توصّلوا إليه بعد مشقّة وعناء ، افلا يكون من حقّهم علينا ، حين نخالفهم في آرائهم ، ان نُقلّب النظر في اجتهادنا هذا قبل ان نعلنه ؟ ..

اقول هذا في معرض تعليقي على بعض الأساتذة المحدثين الذين تناولوا فيه ما أورده الاستاذ الدكتور إبراهيم السامرّائي في بحثه عن الجزء الاوّل من كتاب « ديوان الأدب » للفارابي ، والذي جاء فيه بآراء جديدة متعددة تتعلّق بعلامة التأنيث ، خالفه فيها كلّها الاستاذ الدكتور .

قال الاستاذ الباحث مناقشا آراء الدكتور السامرّائي (ص ٢٩) : « سمّى التاء المربوطة هاء التأنيث ، لانّنا حين نقف عليها نلفظها هاء ، وغاته انّ الاصل هو الدرج لا الوقف ، كما أنّ من العرب من يقف عليها ويلفظها تاء ، فهي تاء اقوى من هاء » ..

واحبّ ان اذكر هنا انّ هذا الخلاف قديم في تاريخ العربية ، فهي عند الكوفيّين هاء ، « زعموا انّها الأصل وانّ التاء في الوصل بدل منها . وعكس ذلك البصريّون » (مغني اللبيب ج٢/٢٤٨) . ولا حرج

الاعتراض على ما جـاء به الدكتور السامرّائي ، الذي تبنّـى راي الكوفيين ، إذ انّ مثل هذا الاعتراض يجب ان يأتي في بحث منفصل يتناول الباحث فيه وجهات نظر كلٍّ من المدرستين في الموضوع ، ثم يُرجّح احد الرايين ...

وقال (ص ٢٢٤) : « لا يُشترط ان يكون ما قبل التاء المربوطة حرفا مفتوحا ، فقد يكون الفا ... مثل فتاة وقضاة » ..

واقول : إنّ الأصل لمثل هذه الالف إمّا ياء أو واو مفتوحة سبقتها فتحة فقلبت الفا . فالوزن الصرفي لفتاه : فَعَلَة ، ولقضاة : فُعَلَة .

وقال الاستاذ (ص ٢٢٤) : « وإنّي — بتواضع — اجازف ولا اسمي التاء المربوطة هاء كما سماها نحسب ، بل لا أعتبرهـا علامة تانيث » وهذا التعبير يعني انه يسمي التاء المربوطة هاء ، وهو خلاف ما يقصد ، والصواب ان يقول : « وإنّي لا ارفض تسمية التاء المربوطة هاء فحسب ، بل لا اعتبرها علامة تانيث أيضا » . هذا من ناحيـة الاسلوب ، أمّا من ناحية المضمون فنقول : ذكر الباحث أنّ اللّغويين قد شرحوا « هذه التاء وبيّنوا أغراضها المختلفة في مواضعها المتعددة ، ولا حاجة لاستعادة ما وضّحوا وبيان ما قرّروا » فلا ادري لم رمى الاستاذ عرض الباحث بجميع ما ذكر اللغويون لهذه التّاء من اغراض ، ثم اختار لها استعمالا واحدا (هو الوحدة) والحقه في استدراكـه باستعمال آخر هو (التانيث) . لقد عدّد اللغويون وجوهاً كثيرة لدخول هذه التاء على الاسم ، أوّلها — وهو الأعمّ — للفرق بين المذكّر والمؤنّث في المشتقات ، نحو كريم وكريمة ، ثم للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الجنس ، نحو فتى وفتاة ، ثم للفرق بين الجنس والواحد نحو تمر وتمرة ، ثم للمبالغة في الصّفة ، نحو علّامة ، ولتاكيد التانيث نحو ناقة ، ولتاكيد الجمع نحو حجارة ، وعوضاً عن ياء مفاعيل في الجمع مثل فرازنة ، وعوضاً من ياء النّسب نحو مهالبة ، وللدّلالة على التعريب نحو جوارية

الخ .. وعلينا ان نُبيّن هنا انّ معنى (الوحدة) الذي أشار اليه الأستاذ الحياوي يشبه ما نص عليه النحاة من استعمال التاء للفرق بين الجنس والواحد ، إلاّ أنّه ليس به ، فإنّ ما يسميه الأستاذ بالوحدة هو «الأفراد» سواء اكان ذلك لفرد ام لمجموعة . ومن خصائص الاسم في أنّ التاء وُضعت لهذا الاستعمال أساسا ، وأمثلتنا على ذلك ما يلي :

لو كانت التاء للوحدة في الكلمات التي تدل على مفرد ، مثل ثمرة ورسالة ، لما أختفت عند الجمع ، ولبقيت بناءها عند التثنية ، فنقول «ثَمَرَتان» كما نقول «ثَمَرتان» . وهذا غير الواضح ، وإنما كان حذفها في جمع المؤنث السالم لاجتماع أداتي تانيث في كلمة .

فلو قيل : إنّ التاء لم تُحذف ، وإنّما جاءت في آخر الكلمة بمسوطة عندما جمعنا فقلنا ثَمَرات ورسالات ، وهي هنا تدل على الوحدة والأفراد للجمع (وانظر ص ٢٢٨ من البحث،والاستدراك ص ١٦٥) ، فنقول : فكيف نجيز : « ثمرات متفرّقة ومجتمعة » ، وأين معنى الوحدة هنا ؟ بل إنّ هذا الجمع يفيد القلة والتفرّق ، ومن هذا المثال على القلة قول حسان :

« لَنا ٱلجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى »

ثم لماذا لا يمكننا تثنية هذه (الوحدة) فنقول : « ثَمَراتان » بمعنى (وحدتين) مجموعتين من الثّمرات ، كما نقول : « ثَمَرتان » بمعنى (وحدتين) من الثّمار ؟؟

ولو كانت الثّمرة وحدة ، ولا علاقة لها بواحد الثّمار ، كما أنّ الفأرة وحدة والفأر واحد الفئران (كما جاء في البحث ص ٢٢٥) فما هو واحد الثمار ؟ وما هو واحد الرّسائل والرّسالات ؟

ولو كانت التّاء للوحدة في الكلمات التي تدلّ على (مجموعة) مثل قضاة وعبادلة ، لجاز لنا أن نُثنّي ونَجْمع هذه الكلمات فنقول : «قُضاتان»

وتعني مجموعتين من القضاة . فان قيل : إن هذه الكلمات تدل على جمع ولا يجوز تثنيتها أو جمعها ، نردّ بأنّ كلمات مثل قوم وآل وجماعة ومجموعة تدل على جمع ، وكلّها تثنى وتجمع ..

ولو كانت كلمة « قضاة » مثلا تدلُّ على وحدة (مجموعة) من معنى القضاء ، فكيف نجمع ما نرى كلمة « قاضي » جمع تكسير عادياً لا يدل على وحدة ؟؟

لا شك أن الذي دعا الأستاذ الحياوي إلى تبنّي فكرة (الوحدة) هذه هو ظهور تاء التأنيث في كلمات تدلّ على مذكّر حتما ، مثل قُضاة وقَضاة وعَلامة ، وهذا لجأ به الى محاولة إيجاد معنى مشترك يربط بين المتناقضات ، فتوصل إلى مسألة « الوحدة » هذه .

لكنّ علمائنا اللغويّين كانوا قديما قد حَلُّوا هذه المشكلة بشكل سهل منطقيّ مُرْضٍ ، فقد توسّعوا في دراساتهم المستفيضة التي اجروها في موضوع التأنيث والتذكير في اللغة ، إلى انّ هناك نوعين من المؤنّث : حقيقيّ ولفظيّ . فالمؤنث الحقيقيّ ما جاء تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى ، او المعنى وحده ، من حيث أنّه يدُلّ على مؤنّث ، واللفظـــيّ يختصّ التأنيث فيه باللفظ من غير أن يدلّ على معنىً مؤنّث ، ولكلٍّ من هذين النّوعين أحكامه وقواعده . فهذا التّمييز يحلُّ المشكلة ويعفينا من محاولة إيجاد معنى مشترك قد نسميه « وحدة » وقد نسميه غير ذلك ..

ولنَعُدْ إلى ما جاء في البحث :

قال الأستاذ (ص ٢٢٥) : « وهكذا جاء تأنيث تارة من الوحدة لا من المذكر ، الذي بدوره جاء تذكيره من الجمع ايضا » !!

والقول : الجمع ، ما لم يكن مسالماً للمذكر ، هو إلى التأنيث اميل ، وفي الحالة الاخيرة نستطيع القول : « اكلتْه الفأر » اذا قصدنا الجنس أو الجمع كما نقول : « أكلَتْه الفئران » .

ولخّص الأستاذ الباحث (ص ٢٢٦) اسباب رفضه ان تكون التاء للتأنيث بنقاط ثلاث :

ا : « لو كانت الكلمة المختومة بالتاء المربوطة مؤنثة ، وعلامة التاء علامة التأنيث ، لجاز حذف التاء وتحوّلت الكلمة الى مذكر ، وهذا لم يحدث الا مصادفة » .

واقول : ذكرنا سابقاً أنّ استعمالات تاء التأنيث لا تأتي لغرض التأنيث الحقيقي ، اي لغرض تأنيث المعنى ، فحسب ، بل تأتي لأغراض كثيرة اخرى.ولا يُفْتَرَض أن يؤدي حذفُ التّاء إلى تذكير المعنى عندما تكون هذه التاء أصلا لم تُفِدْ تأنيث المعنى ..

ب : « لو كانت مؤنّثة لما نُقِل معناها إلى مذكر ، مثل طَلْحَة وحَمْزَة ومُعاوِيَة » ..

واقول : إنّ العَرَب كثيراً ما سَمّتِ ٱلعَلَم المذكّر ٱسماً مؤنّثاً والعَلَم المؤنّث ٱسماً مذكّرا ، وقد يشتركان في ٱسم واحد ، فسمّت الرجل والمراة هنداً ، وسمّت الرجل « وَرْقاء » والمراة « بَنان » ، كما ٱلتزمت الجُموعَ أسماء للأعلام ، مثل زَيْدُون وأسْماء ، بل ٱستعملت الأعمال اسماء للأعلام ، مثل يَزيد وأحمد ، وكلّ هذا غير مُنكَر وليس فيه « نقل معنى » .. لكنّ لفظ طلحة وحمزة ومعاوية ، لوجود تاء التأنيث ، يبقى مؤنّثاً ، فلا يجمع جمع مذكّر سالما ، بل جمع مؤنّث ، فيقال : « جاء الطّلحات والحمزات » .. وفي كثير من الأحيان يعامل هذا النّاقل معاملة المؤنّث عند ٱعتبار اللفظ ، ومعاملة المذكّر عند ٱعتبار معناه ، فيُقال : « عَنْتَرَة الفَلْحاء » و « عَنْتَرَة الأفْلَح » ..

ج : « لو كانت مؤنّثة لما دَلّت على جمع مُذكّر مثل قُضاة ، عَباقرة .. الخ » .

وقد بيّنا سابقاً انّ تاء التأنيث تأتي لمعان غير معنى التأنيث

الحقيقي ، ونزيد هنا أنّ جموع التكسير ، سواء ما انتهى منها بتاء التأنيث وما لم ينته بها ، تجري مؤنثة لفظا ، اذلك نقول : « جاءت الرّجال » و « هذه الجمال » .. الخ .

ثم تطرّق الأستاذ الحياوي (ص ٢٢٦) إلى أنّ التأنيث في الكلمات المنتهية بالألف المقصورة او الممدودة إنّما أنّث بالصّيغة ، وانا أميل إلى موافقته على رأيه ، شريطة قبوله أنّ تكونَ جموعُ المذكّر التي على وزن فَعْلَى مؤنّثة ، مثل مَرْضى ومَوْتى وفَوْضى وزَمْنى ، وهذه كلّها جموع مؤنّثة لفظا كما بينا سابقاً عند ذكر جموع التكسير . إلّا أنّنا نخالف رأيه (ص ٢٢٧) في أن « عطشان » هي عَطْشى مضافاً إليها النون ، إذ انها صيغة فَعْلان من « عَطِشَ » ، والأصْل في اللغة التّذكير ، وزنة (فَعْلان) جاء مؤنّثها على زِنَة « فَعْلى » في الغالب،وبإضافة تاء التأنيث في مواضع اخل ، فتقول : ريّان وريّانة وريّا ...

وذكر الأستاذ (ص ٢٢٧) أنّ الليل قد يكون مُذكّراً تارة ومؤنّثاً تارة ، ونرى، انّ هذا الأخير لا يَصِحّ ، فانت لا تقول : ليلٌ طويلة .

وتناول الأستاذ (ص ٢٢٨) تأنيثَ الفعل ، وهذا أمرٌ طريف ، فالفعل لا جنس له ، وما يلحقه من اللّواصق ، كالتّاء المبسوطة في « ذَهَبَتْ » أو تاء المضارعة في « تَذْهَبُ » ، يتكيف حسب الفاعل ، وذلك ضمن شروط وقواعد يحتاج ذكرها إلى بحث طويل منفصل ، على أنّني لمدّ الإشارة هنا إلى أنّ الأستاذ اغفل (النون) في افعال مثل (أذهَبْنَ) وهي هنا تأتي حتماً للمؤنّث ، وكان أعتبر (ص ٢٢٧) النون أداة تذكير عندما تحدث عن كلمة « عَطْشان » ، كما اشير إلى أنّ تاء المضارعة في « تَذْهَبُ » قد تكون المخاطب المذكر ... واقول : اما كان من الأفضل أنْ يتطرّق الأستاذ في بحثه الى (تأنيث) الفعل وإلى جمع المؤنّث السالم ، مهلتان المسألتان لهما قواعدهما وأسسهما ، ولا تبحثان في سطور ..

وأخيراً ، أذكّرُ خلاصة البحث كما لخّصها الأستاذ الطيّباوي (ص ٢٢٨) مصحّحة كما شاء في آستدراكه (ص ١٦٥) .

١ ــ « التّاء المربوطة لا الهاء تأتي لأغراض مختلفة ، ويتّفق كلّ معانيها في معنى واحد مشترك هو (الوحدة) ، فهي علامة على الوحدة أصلا لا على التأنيث » . وقد سبق أنْ بيّنّا رأينا على هذه المسألة ، ونزيد هنا : ما الفرق بين قولنا : ثَمَر وثَمَرَة ، ومَمْع ومَمْعة ، ومِلْح ومِلْحة ، وبين قولنا : مَسائِلَة ومسائِل ، ومَجْمَلَة ومَجامِل ، ومَلْمَاة ومَلامٍ ؟ إنّ الدّلالَة على الواحد في الأمثِلَة الأولى انادها آتصال تاء التأنيث ، أمّا في الأمثلة الثانية فأنادها حذف تاء التأنيث .

٢ ــ « الألف المقصورة والألف الممدودة إذا وجدت إحداهما في كلمة ، وكانت تلك الكلمة مؤنّثة ، كان التأنيث بالتّاء المفتوحة والمضمومة وليس بوجود الالف » .

اقول : الألف المقصورة والألف الممدودة المقصودتان هنا (ألفتان وليستا اسليّتين في الأسماء . والاسماء المنتهية بإحداهما تعرب دائما مؤنثة الا ما شذّ ، فيمكننا ان نقول : إنّ الصيغ المنتهية بالالف الممدودة او المقصورة تفيد التأنيث . وهذا لا يختلف عن قولنا (إنّ الألف الزائدة في نهاية الاسم تفيد التأنيث) الا قليلا .

٣ ــ « التاء المبسوطة في آلفعل كالتّاء المربوطة تتعاقبان وتتعاونان بمعنىً ونوعاً سيان .

امّا في الجمع بعد الألف فهي للوحدة ليس غير كما شرحنا بتفصيل » .

وقد بيّنّا رأينا بالنسبة إلى الفعل ، أمّا بالنسبة الى جمع المؤنث السالم ، فنضيف إلى ما كنا ذكرناه سابقاً : إنّ كانت التاء المبسوطة في الجمع بعد الالف هي كما ذكر الأستاذ ، فحكمها يجب أنْ يماثل حكم التاء المربوطة في كلمة مثل « قشاة » ، فكلاهما تفيدان (الوحدة) كما

وكذلك ، وبالتالي يصبح من الجائز اذا أنْ نقول : « التلميذاتُ ذَهبوا » كما نقول : « الفتياتُ ذَهبوا » ، لأنّ (التلميذ) مذكّر ، و (الألف) للجمع ، و (التاء) للوحدة ، فلا أداة تانيث هنا ولا معنى تانيث ، فلماذا نُضطرّ إذن إلى أن نقول : التلميذاتُ ذَهَبْن ؟؟ .

٤ — « قد تكون الكسرة أو التاء مربوطة أو مبسوطة علامتي تانيث » .

اقول : التذكير والتانيث كما اسلفت من خصائص الاسم ، دون الفعل والحرف ، ولمّا كانت الضمائر وأسماء الإشارة كلّها اسماء ، جرى تانيثها وتذكيرها ، ولكنّ ذلك جرى بالوضع دون اداة . فالضمير المتصل في : « ماضيهِ » ، على الرّغم من الكسرة في آخره ، هو ضمير مذكّر ، في حين أنّ الضمير المتصل في : « ماضيها » ضمير مؤنّث ، ولا كسر . والحركة آخر الكلمة لا تكون أداة تانيث أو غيره ، لزوالها عند الوقف أو عند التثنية أو التّدبة ، والأداة إذا زالت زال عملها . عندما نقول : « واقطاماه » تبقى قَطام مؤنّثة دون أعتبار لزوال حركة الكسرة من آخرها ، مما يدلّ على انّها ليست أداة تانيث . لكن التانيث في هذه الكلمة وشبيهاتها جاء من الصّيغة ، فإنّ زِنَة (فَعالِ) المبنيّة على الكسر جاءت في غالبها للمؤنّث ، وشذت شوارد مثل : « حضار » اسم جبل ، مذكّر .

لربما لم يتّسع صدر الأستاذ الحياوي لما كتبت ، وما اظنّه إلّا ماعلا ، مالنا أنّ الهدف هو خدمة العلم والحقيقة ، كما ذكر الاستاذ . وله منّي خالص التجلّة والاحترام والإعزاز ، وفّقنا الله وإيّاه وهدانا الى ما فيه الخير انّنا للخير هذه .

ثبت المصادر والمراجع

١ ــ **ادب الكاتب** : لابن قُتَيْبة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ــ الطبعة الرابعة ــ مطبعة السعادة سنة ١٩٦٢ .

٢ ــ **اساس البلاغة** : للزمخشري . طبعة دار صادر ــ بيروت سنة ١٩٦٥ .

٣ ــ **الإنباه** : « إنباه الرواة على أنباه النحاة » للقفطي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . طبعة دار الكتب .

٤ ــ **الإيضاح** : « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي تحقيق مازن المبارك . مطبعة المدني سنة ١٩٥٩ .

٥ ــ **التكملة** : « التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية » للصغاني . نشر مجمع اللغة العربية ــ القاهرة .

٦ ــ **ديوان ابي العتاهية** : « ابو العتاهية ــ أشعاره وأخباره » جمع وتحقيق شكري فيصل ــ مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٥ .

٧ ــ **ديوان ابي نواس** : برواية الصولي ــ تحقيق بهجت المدني ، دار الرسالة للطباعة بغداد سنة ١٩٨٠ .

٨ ــ **شرح نهج البلاغة** : لابن أبي الحديد تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الثانية دار إحياء الكتب العربية ٦٠ــ١٩٦٧ .

٩ ــ **اللُّباب** : « اللُّباب الزاخر واللُّباب الفاخر » للصغاني . تحقيق محمد حسن آل ياسين (حرف الشين) دار الحرية للطباعة ــ بغداد سنة ١٩٨٠ .

١٠ ــ **العقد** : « العِقْد الفريد » لابن عبد ربه تحقيق أحمد أمين وآخرين ، نسخة بالافست عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ــ نشر دار الكتاب العربي ــ بيروت .

١١ ـ كشف الظنون : « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لحاجي خليفة . نسخة بالأفست عن طبعة استنبول سنة ١٩٤١ ـ نشرة مكتبة المثنى ـ بغداد .

١٢ ـ الكنز اللغوي : « الكنز اللغوي في اللسن العربي » تحقيق أوغست هفنر . يشتمل على ثلاثة كتب منها « خَلْق الإنسان » للأصمعي . المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٠٣ .

١٣ ـ اللسان : « لسان العرب » لابن منظور . طبعة دار صادر .

١٤ ـ المخصص : لابن سيدَة . تصحيح الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي ـ نسخة بالأفست عن طبعة بولاق ـ نشر المكتب التجاري ـ بيروت .

١٥ ـ المصون : « المَصُون في الأدب » لأبي أحمد العسكري . تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٠ .

١٦ ـ مع المعاجم في اللغة والأدب : الجزء الأول . الدكتور إبراهيم السامرائي . مطبعة الأديب البغدادية سنة ١٩٨٠ .

١٧ ـ مغني اللبيب : « مُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب » لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .

١٨ ـ المنجد : لأبي عبدالله التمري . تحقيق وجيهة النبطل ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٦ .

١٩ ـ نهاية الأرب : « نهاية الأرب في فنون الأدب » للنُّوَيْري . نسخة بالأفست عن طبعة دار الكتب .

٢٠ ـ هدية العارفين : «هَدِيّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين» لإسماعيل باشا البغدادي نسخة بالأفست عن طبعة استنبول سنة ١٩٥١ـ١٩٥٥ ، نشر مكتبة المثنى ـ بغداد .

الأبجدية الصوتية

للدكتور قسطاكي الشوملي
(جامعة بيت لحم)

ان الكتابة ليست سوى صورة تقريبية للاصوات في اللغة ، وهي لا تصلح لتمييز الاختلافات الصوتية الحاصلة بين مختلف اللهجات . فالحرف الذي يصور بشكل واحد في عدد كبير من الكلمات يأتي في كل صورة من صوره قيمة صوتية مختلفة . ونظرا لعجز الكتابة الاملائية عن تمثيل اصوات اللغة ، فقد جهد العلماء في ايجاد أبجدية صوتية لكتابة الحروف وقيمها الصوتية حسب اوضاعها المختلفة في الكلمة ؛ كما فكروا في وضع ابجديات تهدف الى تجنب عيوب الابجديات المستعملة .

واعتمدت الابجدية الصوتية الدولية المعروفة على رموز مأخوذة من الالفبائية الرومانية ، بعد أن ادخلت عليها اضافات وتعديلات ، فالفت رموزا اغريقية وعدلتها لتلائم اشكال الرموز الصوتية . كذلك استخدمت رموزا صغيرة للاشارة الى أن صوتا قد استطرح بلون صوت آخر ؛ كما استخدمت الحروف المائلة والكبيرة . وقد قامت التقسيم الاساسي للحروف على اساس التمييز بين الاصوات وخصائصها ، فكتب الحرف منفردا لو كان لفظا عاديا ، في حين كتبت العلامات المميزة لكيفية نطق الصوت بصورة مخالفة للعادة . وعلى هذا الاساس تستطيع هذه الابجدية الصوتية ان تمثل اصوات اللغات الحية والميتة وهي عالمية .

ويمكن اقتراح نظام عربي توضح من خلاله رموز لكل الاصوات في اللغة العربية ، فالاختلافات الصوتية كثيرة ومتنوعة . فحرف الالف في كلمة «كتاب» صوت طويل ، في حين أنه في كلمة «بلبل» صوت قصير . والراء في الكلمات « يورد — مولود — يعود — يولد » لا تعبر عن قيم صوتية متساوية . وحرف القاف في كلمة «حق» غير القاف في كلمة «قلب» . واللام في «سلسبيل» غير اللام في «ثلاثة» ، والنون في « من شاء » غير

جاء ؟ — من خرج ؟ — من غاب » ، يختلف نطق بعضها عن بعض . كما ان شعور السامع بأن الحرف واحد في لغات مختلفة هو شعور خاطيء : فالتاء في العربية تختلف عن التاء في الانجليزية ، وهناك فرق دقيق بين نطق التاء في كل من اللغتين ، فهو في العربية لثوي أسناني ، وفي الانجليزية لثوي فقط . وهذا الفرق الدقيق في اللغتين يقف أحيانا عقبة في نطق العربي للانجليزية . كما ان حرف الباء في العربية يختلف عن [illegible] في الانجليزية . فكيف اذن يمكن وصف الاصوات العربية ؟ .

ان الكتابة العربية اهتمت بالاصوات الصامتة ورمزت لها برموز خاصة ، ولم تهتم بالاصوات اللينة ، وخاصة القصيرة منها ، ولم ترسمها غالبا ، مع انها تتردد في النصوص بنسبة ٤٨٪ ، كما يزداد عدد أصوات اللين في اللغة المحكية على ما هو عليه في اللغة الفصحى . ولكي تصبح الابجدية العربية قادرة بنفسها على دراسة اصوات اللغة العربية واصوات اللهجات العامية كلها ، لا بد من ان نضع رموزا لكل أصواتها . ان الاصوات في كل لغة اكثر من الحروف ، فعدد الحروف الموجودة في ابجدية اية لغة لا يعبر عن جميع اصوات هذه اللغة ، لان فيها من الاصوات ما يفوق كثيرا رموزها الكتابية . وجدول الاصوات المستعملة في لغة ما لا يتعدى ستين صوتا عادة . كما ان عدد الاصوات المستخدمة في جميع اللغات الانسانية لم يستنفد كل الامكانات الصوتية للآلة المصوتة .

ونظرا لهذه الفروق بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه ، نستطيع ان نقول ان الكتابة العادية تكاد لا تؤدي ، في اية لغة ، اكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ ، خاصة وان اللغة العربية تستغني عن جزء مهم من الاصوات المتداولة ، وهو الحركات . ونأمل ان تجرى محاولة جادة لوضع رموز عربية للاصوات العربية ، تهدف الى بيان ملامح الصوت الانسانية التي لا يمكن ان تظهر في الحرف الواحد .

دكتور قسطندي شوماني

رد وتعقيب

للأستاذ محمد مهدي علام القاضي
(المحامي)

في تعقيبي على (ذيول وملاحظات) للاستاذ سامي نشم ، في العدد المزدوج من مجلة المجمع العامرة (١٧ — ١٨) ، سأتناول الموضوع تخفيفا للجهد واختصارا للوقت ، وذلك لسلطة القراء ، وهم هنا المتخصصين المعنيين ، لان ما يهمني من فروع بحث الاستاذ الكاتب هو ما يتصل بي مباشرة ، سواء اكنت ناقدا ام منقودا ، اما ما يتصل بغيري من المنقودين فلا شأن لي به هنا ، ولكنني — ولنا عاد بقية التعقيب — لا بد ان أذكر ان الكاتب لما تناول موضوع (مناسبة المعاجم ..) ، للاستاذ نجيب اسكندر ، تناوله من جوانب عديدة ، اكثرها جديد وأقلها معاد او مشترك بيننا بما عالجته وقررته ، والمهم انه كان موفقا في شرح وتحليل معظم ما طرحه وفصله .

والى هنا يقف قلمي عن الحركة تأهبا للدخول في باب نقده تعقيبا وتقريرا ، فليعذرني القراء الكرام لان المعيشة هنا وشغل فكر شجون ، وما كتبه الكاتب من نقد حيرني واحرجني ، حتى حيرت نفسي بين كتابة التعقيب او ترك الامر للمتتبعين ، ليستدركوا بأنفسهم ما يصلح من قول او خاطرة او راي ، وذلك بمراجعة عددي مجلة المجمع الموقر المزدوجين (١١ — ١٢) و (١٧ — ١٨) اللذين سأرمز الى اولهما بحرف (ك) ، اي الصادر في كانون الثاني ١٩٨١ ، والى ثانيهما بالحرف (ت) ، اي الصادر في تموز ١٩٨٢ .

لقد اخترت الكتابة لانها لا تخلو من فائدة على ما اظن . ولنستهل بالكلام المشجع الذي هو قائله : (انني احترم من يرجع عن رأيه عن

مجانبة الصواب ، وقل من يتحلى بهذه الصفة .) ١٥٢ ت . واتوسم ان يكون الداعي الى هذا البدأ هو اول العاملين به ، في هذا التعقيب على الاخضر ، حيث تجرني دعوته الكريمة لتشمل جميع العاملين من العلماء والادباء وغيرهم ، الذين يجب ان يكون ديدنهم التمسك بالحقائق ، فيتجنبوا الاثرة ، ويتركوا المكابرة ، والا تلخذهم العزة بالاثم ، بل يكمل بعضهم بعضا دون تفاخر ولا منة ، بل بخلق ثابت دائم ، مسترشدين بآية (واما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض) .

وقال ايضا : (وانا المقر بالزلل والتقصير ، ولكن دفاعا عن استعمالات لغوية صحيحة وعن علماء كانوا من بناة صرح اللغة طعن في اقوالهم .) ١٦٢ ت .

اقول : الاقرار بالزلل والتقصير يجب ان يكون خليقة يتصف بها الجميع ، اما الدفاع عن الاستعمالات اللغوية الصحيحة فهو غاية العاملين المصلحين . بقيت عبارة الدفاع (عن علماء كانوا من بناة صرح اللغة طعن في اقوالهم .) فانا في رايه الطاعن وهو الحريص المدافع .! فما نصيب هذا القول من الصحة والواقع ؟. لماذا لم يستعمل مثلا فعلي «اعترض» او «خالف» بدلا من (طعن) ؟ اظنه اراد المبالغة والتهويل . واترك هذا وتسال : كيف يكون الدفاع عن العلماء ؟ . هل هم معصومون في اقوالهم واعمالهم وافكارهم ؟ لا يأتيها خطأ ولا ضعف ، ولا يمسها حتى الطهرون !. ايقال الكاتب ما قاله ، ولكن لغيرنا ، لاننا نعتز بالعلماء الذين حفظوا لنا لغتنا العزيزة جمعا وتدوينا ، ونظموها علوما وقواعد ، وصانوها من الضياع ، فلهم الفضل والشكر الابديان . ولكننا من جهة اخرى لا نقدسهم ، لانهم مثالنا يعتريهم ما يعترينا . لنا الحق ان نجتهد كما اجتهدوا ، وان نفكر كما فكروا ، فنصيب او نخطىء كما اصابوا او اخطأوا . كل ما كان مباحا لهم هو مباح لنا في

دراسة او معالجة المفردات والجمل والاساليب والنظم ، بشرط ان نحافظ على كيان لغتنا ، وان لا نمس اسسها وجذورها ، وان لا نغير من طبيعتها شيئا . فهذا هو الدستور الذي يجب ان نسير على هداه ونعمل بمقتضاه .

ولننتقل الى انتقاد الكاتب لما قلته بشأن كلمة « لواسق » ، وان ما للقلم قد سكنت حركته مرة اخرى ! . الا انه استدرك بصورة مؤقتة وحقيقة مرة ما كنت ارغب في قولها ! . لقد كانت كل انتقاداته وانتقاداته غير مقنعة ، مع الاسف ، في معظم ما اثاره وبحث فيه من نقاط خالفني او خطأني فيها . ولتأكيد ما اقوله — وعساني اكون مخطئا في بعضه — سأتناول اقواله شرحا وتعليلا ، ثم اعقب عليها كالآتي : —

(١) يقول : (قال الاستاذ الحياوي مثلنا الاستعمال : سمى بالالف ، مؤكدا ان الصحيح ما جاء في الآية : واني سميتها مريم .) ١٤٩ ت . لم ينقل كلامي نصا بل تصرف به ، فخرج بمعناه عما اردت ، حيث قلت جملة (لا حاجة الى الباء لانها زائدة ...) ١٤٨ ك ، التي لا يستخرج منها معاني الكلمات ، مخطئا ، مؤكدا : الصحيح . والحقيقة ان الباء المتعلقة بالفعل (سمى) ومشتقاته زائدة على المعنى ، اما استعمالها فجائز ولكن دون بلاغة ولا ايجاز . والقرآن غير متأثر وغير مقيد .

(٢) يقول : (يقترح الاستاذ المعلق تسمية الشركات — لواسق —) ١٤٩ ت . ويقول : (لكل ذلك اخالف الاستاذ في اطلاق اسم لواسق على الشركات .) ١٥٠ ت . غير اني قلت : — وان يكون ضروريا ان نشير لها اصطلاحا مشتركا يقابل (الناواز) في اللغات الاوروبية ، مر باقتراحي اللواسق ... — ١٤٦ ك . والمفهوم ان ضمير التثنية في — لها — عائد الى الشركات واسرف المدعما ، ومعنى — مشتركا —

اي النوعين لا اواحد منهما . بينت ذلك لاثبت ان العربية لا يصعب عليها وضع مصطلح جديد يضاهي المصطلح الغربي ، جوابا على انتقاد الاستاذ اسكندر ، وبذلك لم اقترح الغاء اسم او مصطلح الحركات واقترحت مصطلحا جديدا بدله ، ولا اردت الغاء مصطلح (احرف المد) ايضا بل اردت ان يبقى اسما مصطلاحي الحركات واحرف المد بدلالتهما، غير ان يضاف اليهما مصطلح ثالث يدل عليهما مجتمعين ، اي يدل على مجموعهما ، حيث يصير عندنا ثلاثة مصطلحات : حركات ، احرف مد ، اوامتداد .

(٣) يقول ما معناه : لا حاجة لتفضيل استعمال (احرف اعتيادية) على (حروف عادية) فالكلمتان صحيحتان ١٥٠ ت . واقول : اذا وجد جمع قلة وجمع كثرة لكلمة واحدة ، استعمل كل واحد منهما في مكانه ودلالته ، كما في (احرف ، وحروف) فان لم يكن للكلمة سوى نوع واحد من الجمع ، استعمل القلة والكثرة . مع العلم ان اوزان القلة قليلة ، واوزان الكثرة كثيرة ! اما (اعتيادية وعادية) وان كانتا بمعنى واحد احيانا ، الا ان الاولى ذات معنى مستقل ، ولها فعل خاص بها — اعتاد الشيء اعتيادا : صيره عادة لنفسه — بينما الثانية ذات معان اخرى : فالعادي ايضا نسبة الى قبيلة عاد البائدة ، والعادي الشيء القديم كما يقال — بئر عادية — اي قديمة ، وعلم العاديات ما يختص بالآثار . فاي الاستعمالين اولى : المستقل ام المشترك الذي ربما يسبب الالتباس ؟ .

(٤) لا ازال عند رايي في حديث الملاعق الثلاث ، راجيا من الكاتب اعادة قراءته ، ومقارنة ما قلته بما قاله بصورة صحيحة مضبوطة ١٥٦ — ١٥٧ ك ، ١٥٣ — ١٥٤ ت .

(٥) قلت : لان العربية واسطة للتفاهم — ويقول (والواسطة ،

في اللغة : الجوهرة الكبرى وسط العقد ، ولعل الاسلوب ان يقال : وساطة .) ١٥٣ ت .

واقول : للواسطة بضعة معان : اولها واسلمها انها اسم فاعل مؤنث من الفعل ـــ وسط الموضع ـــ توسطه ، والواسط هو الوسيط ، مؤنثهما واسطة ووسيطة حيث تجمع الاخيرة على وسائط ومن معانيها ايضا الجوهر الذي في وسط القلادة ، هو اجودها . اما الوساطة فليس لها سوى معنى واحد هو المصدر ، اي عمل الوسيط . فهل نهمل جميع معاني الواسطة التي تصير بها قريد ، ونأتي وسائط النقل كوسائط النقل ، مثلا ، وذلك بحجة الالتجاء الى معنى لم يألفه من جهلتنا معلمتنا ؟ وهل يريد الكاتب ان نستبدل الوساطة بالواسطة ، فلا نقول : لان العربية واسطة للتفاهم ، بل نقول على رايه : العربية وساطة ـــ عمل الوسيط ـــ للتفاهم .

(٦) يقول : (اعتاد الاستاذ ان يسم علماء اللغة القدامى بالوهم ، وهم من هم ، وكلهم قال بوهم الجوهري على اعتبار ان التعريب كلمة عامية اصلها التهويش ، وهكذا تسمع النقاط الثلاث التي اسبقها الاستاذ الحياوي غير ذات موضوع عند اعتبار الاصل القديم ...) ١٥٤ ت . أيها الزميل الكاتب ، اشار قولك هذا ، حيث تقول : « علماء قال بوهم الجوهري » ، لذا فهم الواسمون ، والجوهري الواهم . فلماذا تلبست المعنى وسيرتني واسما وسيرتهم واهمين ؟ ولماذا تريد وسم الجوهري والبسته اياهم ؟؟ . على العكس فقد دافعت عن الجوهري وبرأته من الوهم ولا ازال بجانبه . اذا فالعبارة مشوشة ، فاكسر الواو او فتحها كما تشاء ! .

ولا تستغرب اذا ابديت رايا هو : لو قال جميع علماء العربية القدماء ، لا خمسة منهم كما سميتهم ، قولا او رايا في مسألة ، واجمعوا عليه الا واحدا منهم ، وكان رأي ذلك الواحد مما تستساغ انيه ، فان

اللغوية ، ويساعدنا في توسعة التعبير وفي عملية التطوير ، لاخذنا به، واستندنا عليه ، مع تقديرنا لجهودهم اجمعين . ثم من قال : ان التشويش اصله التهويش ، بينما لكل منهما جذر مستقل ؟ . وهل يبقى المعنى الذي نرومه كما هو ولا يتغير لو تركنا الفعل (شوش) او احد مشتقاته ، ووضعنا مكانه (هوش) او احد مشتقاته حيثما وجدناه ؟ . ليعرب من يريد أن يتأكد . وباستطاعة الكاتب ان يعتبر ما قلناه (١٨٩ — ١٦٠ ك) غير ذي موضوع ، كما لا يمنعه ان يعتبر كلامنا هذا غير ذي موضوع ايضا ! . انني مستعد الا استخدم كلمة (تشويش) في الكتابة الفصيحة اذا رفضها اللغويون المعتمدون المعاصرون .

(٧) يقول ما معناه : اذا اردنا ان ننسب الى ثلاثة ، اربعة ، خمسة ، فاذا ثلاثي ، رباعي خماسي ، بضم الحرف الاول ، اما اذا اردنا النسبة الى ثلاثين واربعين فنقول ثلاثي واربعي ، بفتحه . ملت والقول : او لم يكن في لغتنا ثلاث ورباع بالضم اقلنا ان ثلاثي منسوب الى ثلاثة شذوذا ، لا الى ثلاث ، بينما النسبة القياسية (ثلاثي) بالفتح قليلة الاستعمال ، فكيف نوفق بين النسبتين ؟ . اجتهادي ان النسبة فيها احتمالان : (الاول) هناك فرق دقيق بين النسبتين ، ويتقادم العصور واستمرار التداول تنوسي الفرق بينهما وتغلب المنسوب المضموم على المفتوح تقريبا ، لانه لا يزال مستعملا ، استعمالا خاصا اذا كانت (ثلاثة) علما ، كما نقل الكاتب نفسه عن المخصص . (الثاني) ان كلا منهما كان يمثل لهجة او قبيلة ، ثم اختفى المفتوح وبقي ما يمثل لهجة قريش، حيث ورد المنسوب اليه في القرآن الكريم (... ثلاث ورباع) فاذا نسبنا الى ثلاثين وقلنا ثلاثي ، فقد وقعنا في التباس لاستعمالنا منسوبا مشتركا . فما علينا — ايفاء بحاجتنا — الا ان نقول ثلاثيني ، اربعيني ... الخ سواء اكان اعرابان او اعراب واحد ، وسواء اختلفنا مع ابن سيده ومن نقل عنهما او اتفقنا معهم . فمنسوبنا مستقل ومرغوب فيه ، وقد راج استعماله ، فقيل مثلا شعراء الثلاثينيات والاربعينيات ،

او الثلاثينات والاربعينات ، تعاملا راقيا ١٦٠ ـ ١٦١ ـ ١٦٢ ـ ١٦٣ ت .

(٨) يقول : (ان الفاء في جواب اذا ضرورية ولكن هناك من الفاء من جوز حذفها ، ولا يجوز تشلئة اثباتها وهو الاصل ...) ١٦٣ ت .

اقول : من المعلوم ان (اذا) اداة شرط غير جازمة ، ولكن حكمها هو حكم ادوات الشرط الجازمة ، من حيث اقتران جوابها او عدم اقترانه بالفاء . والقاعدة هي : اذا لم يصلح الجواب لان يكون شرطا ، وجب اقترانه بالفاء ، وذلك في ثمانية مواضع ، مثلا :

ا ـ اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة . (آية)

ب ـ اذا لم يكن عون من الله للفتى فاول ما يجنى عليه اجتهاده .

ومما لم يقترن مثلا

ا ـ اذا كنت في كل الامور معاتبا

صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه .

ب ـ اذا انت لم تشرب مرارا على القذى

ظمئت ، وأي الناس تصفو مشاربه

اما (الفاء ان) في بيت عمر ابن ابي ربيعة الذي جاء به ، فليست من جواب (اذا) بل من جواب (اما) بدليل تكرارها ، وهي ايضا اداة شرط غير جازمة ، وتلزم الفاء جوابها . تمنياتي القلبية للاستاذ الطيبي بقدرا دوافعه الخيرة ، فما غايتنا سوى السير في سبيل حياة انسانية فضلى .

محمد شيت صالح الحمداني